



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بتعديل
المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦
في شأن تنظيم التعليم العالي

بعد الاطلاع على الامر الامري الصادر في ٤ من رمضان سنة
١٣٩٦ هـ ، الموافق ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٦ م بتنقيح
الدستور ،

وعلى الامر الامري الصادر في ١٥ من شوال سنة ١٤٠٠ هـ ،
الموافق ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٨٠ ،

وعلى المادتين ١٤٨ و ١٥٦ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم
العالي المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٠ و ٣ لسنة ١٩٧٣ ،

وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد اعداد الميزانيات
العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ،

وبناء على عرض وزير التربية ووزير المالية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

اصدرنا القانون الاتي نصه :

مادة اولى

يستبدل بنص المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩ لسنة

١٩٦٦ المشار اليه النص الاتي :

« يكون للتعليم العالي (جامعة الكويت) ميزانية عامة

ملحقة » .

مادة ثانية

على وزير التربية ووزير المالية - كل فيما يخصه - تنفيذ

هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت

جابر الاحمد

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

وزير المالية

عبد الرحمن سالم العتيقي

وزير التربية

جاسم خالد المرزوق

صدر بقصر السيف في : ٢٣ محرم ١٤٠١ هـ

الموافق : ١ ديسمبر ١٩٨٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة ايضاحية

للمرسوم بقانون

بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩ لسنة

١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي



نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي على ان « يكون للتعليم العالي ميزانية خاصة به يعدها المجلس الاعلى للتعليم العالي ويتولى وزير التربية عرضها على جهات الاختصاص وفقا لاحكام القانون ٠٠ »

وقد صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي وأفرد الباب الثالث منه للميزانيات الملحقه والمستقلة .

وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون المذكور ان الميزانيات الملحقه هي الميزانيات التي تخص جهات تبائر نشاطا متميزا يوجب ان تتمتع بقدر من حرية التصرف الادارى ، فطبيعة النشاط والتنظيم الادارى تؤدى الى افراد ميزانية خاصة لهذه الجهات تلحق بميزانية الوزارات والادارات الحكومية اما الجهات ذات الميزانيات المستقلة فانها تبائر نشاطا اقتصاديا تغلب عليه الاعتبارات التجارية ويبعد بالتالى عما تختص به الادارات الحكومية بل وعما تتولاه عادة الجهات ذات الميزانية الملحقه .

ولما كان التعليم العالي (جامعة الكويت) لا يمارس نشاطا اقتصاديا تغلب عليه الاعتبارات التجارية وانما يقوم بنشاط متميز يوجب التمتع بقدر من حرية التصرف الادارى .

لذلك اقتضى الامر تعديل المادة الخامسة من القانون المذكور لتصبح ميزانية التعليم العالي (جامعة الكويت) ميزانية عامة ملحقه .

قرار

وزير التربية الرئيس الاعلى للجامعة
رقم ٣٠٦ بتاريخ ٩ صفر سنة ١٤٠١ هـ الموافق ١٦/١٢/١٩٨٠ م
في شأن تعديل المادة ٢٥ من اللائحة المالية للتعليم العالي

=====

وزير التربية الرئيس الاعلى للجامعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي ،
ولائحته التنفيذية ،

وعلى قرار وزير التربية رقم ٥٤١٢٠ بتاريخ ٢/٧/١٩٦٦ باللائحة المالية
للتعليم العالي ،

وعلى قرار وزير التربية الرئيس الاعلى للجامعة رقم ٣٤ بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٦ م
بتعديل بعض احكام اللائحة المالية للتعليم العالي ،

وعلى قرار مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة في ٢٨/١/١٤٠١ هـ الموافق
٦/١٢/١٩٨٠ م بالموافقة على تعديل المادة ٢٥ من اللائحة المالية للتعليم العالي ،

قرار :

مادة (١) : تعديل المادة ٢٥ من اللائحة المالية للتعليم العالي ، لتصبح على
الوجه التالي :

" تعطى لكل كلية ولكل قسم من الاقسام العلمية وبعض الادارات أو
المراقبات والاقسام الادارية التي تحتاج لسلفة مستديمة سلفة بحسب
حاجتها بشرط ألا تزيد قيمتها على ٤٠٠ د.ك. بصرف منها على التفرجات
والمصروفات المأجلة التي لا تتجاوز قيمتها ١٠٠ د.ك في المــــرة
الواحدة بأذن من عميد الكلية أو رئيس القسم العلمي أو مديــــر
الادارة أو المراقب المسئول أو رئيس القسم الاداري على حسب
الاحوال " .

مادة (٢) : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار . ،،،

وزير التربية

الرئيس الأعلى للجامعة



(جاسم خالد المرزوق)

نسخة الى :

- جميع مراكز العمل بالجامعة